مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: التداخل بين متطلبات تحقيق الأمن والممارسة الديمقراطية لدول ما بعد الصراع: نماذج دولية مختارة
اسم الكاتب: أ.م.د. سالم مطر عبدالله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7866
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 12:30 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3iprivate issue.228

TJFPS private issue

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science SINCE 2014

التداخل بين متطلبات تحقيق الأمن والممارسة الديمقراطية لدول ما بعد الصراع: نماذج دولية مختارة

The Overlap between the Requirements for Achieving Security and those for the Democratic Practice of Post-conflict States

Salim Mutar Abdullah [a]
Mosul University / College of Political Science [a]

أ.م.د. سالم مطر عبدالله [a] *
جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية [a]

Article info.

Article history:
- Received.20. Apr.2023
- Accepted. 6. May.2023
- Available online.30. Sep. 2023

Keywords:
- security.
- democracy.
- post-conflict states.
- the Constitution.
- International models.
-

©2023. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The study of the relationship between security and democracy is one of the topics that political science has paid attention to, as (security-democracy). It is one of the topics that a number of thinkers, writers, and researchers have devoted themselves to, and it has been reflected in their intellectual and scientific productions in the form of ideas, theories, and research. Political thought and philosophy of law treated freedom and security as two basic components of policies because they express human aspirations. Despite this, the two concepts were treated as contradictory, due to the different value systems of each.

Post-conflict states face what we might call the dilemma of security and democracy, which revolves around the continuous widening of the scope of contradiction between the ever-changing and ever-increasing requirements for achieving security, and the requirements for achieving democracy with its evolving and renewed content, issues and mechanisms for its new practice, which may result in new sources of threat to national security.

Hence, the central question that summarizes the research problem revolves around the dimensions of the overlap between the requirements of achieving security and the democratic practice of post-conflict states

*Corresponding Author: Salim Mutar Abdullah,E-Mail: ymanalsbawy@gmail.com, Tel:009647701736670 , Affiliation: Mosul University / College of Political Science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام 20 نيسان/2023
- القبول : 6 حزيران/2023
- النشر المباشر: 30 أيلول/2023

الكلمات المفتاحية :
- الامن.
- الديمقراطية.
- دول ما بعد الصراع.
- الدستور.
- نماذج دولية.

الخلاصة : تُعَّد دراسة العلاقة بين الأمن والديموقراطية، من الموضوعات التي اهتمت بها العلوم السياسية، بوصفهما (الأمن– الديمقراطية)، من الموضوعات التي انبرى لها عدد من المفكرين والكُتاب والباحثين انعكست في نتاجاتهم الفكرية والعلمية على شكل افكار ونظريات وابحاث. فقد عامل الفكر السياسي وفلسفة القانون الحرية والأمن كمكونين أساسيين للسياسات؛ لأنهما يعبران عن الطموحات الإنسانية، وعلى الرغم من ذلك، فقد تمت معاملة المفهومين على أنهما متناقضان، نظراً لاختلاف النظام القيمي لكل منهما.

وتواجه دول ما بعد الصراع ما يمكن أن نطلق عليه بمعضلة الأمن والديمقراطية والتي تدور حول الاتساع المستمر في نطاق التناقض بين متطلبات تحقيق الأمن المتغيرة والمتزايدة باستمرار، ومتطلبات تحقيق الديمقراطية بمحتواها المتطور والمتجدد وقضاياها وآليات ممارستها الجديدة التي قد ينتج عنها مصادر جديدة لتهديد الأمن القومي.

ومن ثم فإن التساؤل المحوري الذي يلخص المشكلة البحثية يدور حول أبعاد التداخل بين متطلبات تحقيق الأمن والممارسة الديمقراطية لدول ما بعد الصراع.

ويحاول البحث التحقق من فرضية مفادها: هناك تناقض بين متطلبات تحقيق الأمن المتغيرة والمتزايدة باستمرار، ومتطلبات تحقيق الديمقراطية بمحتواها المتطور والمتجدد وقضاياها وآليات ممارستها الجديدة.

المقدمة :

تواجه دول ما بعد الصراع عادةً ما يطلق عليه بمعضلة الأمن والديمقراطية والتي تدور حول الاتساع المستمر في نطاق التناقض بين متطلبات تحقيق الأمن المتغيرة والمتزايدة باستمرار، ومتطلبات تحقيق الديمقراطية بمحتواها المتطور والمتجدد وقضاياها وآليات ممارستها التي قد ينتج عنها مصادر جديدة لتهديد الأمن القومي.

فقد لحقت تطورات كبيرة بالظاهرة الأمنية المعاصرة، تتمثل في: الظاهرة الأمنية المتعدية لحدود الدولة القومية, واتساع نطاق مصادر التهديد الأمني، وتعدد نوعية مصادر التهديد، وظهور نوعية جديدة من التهديدات الأمنية التي لم تكن معروفة من قبل، وتغير مضمون التهديدات الأمنية التقليدية، وتغير الوزن النسبي لأهميتها، وازدياد الوزن النسبي للمكون الأمني في جميع الأنشطة الإنسانية، واتساع نطاق علاقة

الاعتماد المتبادل بين الأنشطة الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والإعلامية على نحو غير مسبوق.

كما شهدت العملية الديمقراطية تطورات مهمة سواء على مستوى الفكر أو الممارسة، أو اتساع نطاق القضايا محل الاهتمام العام وتعددها، فضلاً عن اتساع نطاق الاهتمام العام ليشمل شرائح جديدة من المشاركين بأعداد كبيرة، وذلك من خلال ما أتاحته تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من قنوات جديدة لنشر المعلومات المتعلقة بجميع شؤون المجتمع العامة والخاصة، وتبادلها على نطاق واسع وبسرعة كبيرة، ولقد نتج عن ذلك اتساع نطاق التداخل بين متطلبات الممارسة الديمقراطية ومتطلبات تحقيق الأمن.

ومن ثم فإن التساؤل المحوري الذى يلخص المشكلة البحثية هو: ما هي أبعاد التداخل بين متطلبات تحقيق الأمن ومتطلبات الممارسة الديمقراطية؟ ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من الاسئلة الفرعية ذات العلاقة، أهمها:

1- هل النظم الديمقراطية مستعدة للتعامل بشكل جيد مع التهديدات التي يتعرض لها أمنها؟

2- هل تؤثر الإجراءات التي تبررها دواعي أمن الدولة على المسار الديمقراطي؟

3- ما تأثير الاحتياجات الأمنية, وبخاصة في أوقات الأزمات (الداخلية والخارجية) في العملية الديمقراطية.

فرضية البحث: يحاول البحث التحقق من فرضية مفادها: هناك تناقض بين متطلبات تحقيق الأمن المتغيرة والمتزايدة باستمرار، ومتطلبات تحقيق الديمقراطية بمحتواها المتطور والمتجدد وقضاياها وآليات ممارستها الجديدة.

هدف البحث: يهدف البحث الى الكشف عن العلاقة بين متطلبات الأمن والممارسة الديمقراطية من خلال محاورة ثلاثة فضلاً عن المقدمة والخاتمة، التي ذكر فيها الاستنتاجات وبضع توصيات:

المطلب الأول: العلاقة بين الأمن والتحول الديمقراطي.

المطلب الثاني: البعد السياسي والوظيفة الأمنية.

المطلب الثالث: نماذج دولية مختارة.

المطلب الأول: العلاقة بين الأمن والتحول الديمقراطي:

يسلط هذا المطلب الضوء على العلاقة بين عمليات التحول الديمقراطي وإصلاح القطاع الأمني. فقد عامل الفكر السياسي وفلسفة القانون، الحرية والأمن كمكونين أساسيين للسياسات لأنهما يعبران عن الطموحات الإنسانية، وعلى الرغم من ذلك، فقد تمت معاملة المفهومين على أنهما متناقضان، نظراً لاختلاف النظام القيمي لكل منهما[1].

على الرغم من أن الكثير من الباحثين يَعِّدون التحول الديمقراطي والإصلاح الأمني أمران مستقلان، إلا إن الممارسة الواقعية تُبَين أنهما وثيقا الصلة، وأن نجاح انتقال بلد ما إلى ديمقراطية دستورية رهين بالتعاطي الناجح مع مشاكل القطاع الأمني، إذ تتقاطع عمليات التحول الديمقراطي والإصلاح الأمني في سياق الانتقال من الحكم العسكري والأنظمة التسلطية إلى النظام الديمقراطي. فالتحول الديمقراطي يرمي الى تجاوز الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية، إذ يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدراً أكثر اتساعاً من محاسبة النخبة وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي [2].

وفي هذا السياق يُعَّرف "Schmitter" عملية التحول الديمقراطي بأنها: "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق بها من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراداً أو موضوعات لم تشملهم من قبل"[3].

فالنظام الديمقراطي يتيح تداول سلمي للسلطة، وضبط توازنات القوة وصراعاتها، واستيعاب التيارات والفئات والمطالب الجديدة. وتعد هذه الأمور ضرورية لتحقيق الأمن في داخل الدولة وخارجها، إذ يهدد غيابها الاستقرار السياسي والأمن القومي، وينذر بتفجير صراعات بفعل وجود أقليات وجماعات إثنية وطائفية أو قوى سياسية أو دينية أو شرائح اجتماعية تشعر بالتهميش والظلم [4].

([1]) Michel Louis Martin, "National Security and Democracy: the Dilemma form a French Perspective", Armed Forces & Society, Vol. 20, No. 3 (USA: Sage Publications, Inc, Spring 1994), p. 396.

[2]) Fareed Zakaria, "The Rise of Illiberal Democracy", Foreign Affairs,Vol.76,No. 6, (New York: Council on Foreign Relations, November/ December 1997), p. 25.

([3]) نقلا عن: أميرة إبراهيم حسن دياب، التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية (1992-1998), رسالة ماجيستر غير منشورة, (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة, 2002)، ص 21.

([4]) شادية فتحي إبراهيم عبد الله، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، (عمان/ الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005)، ص36.

وطبقاً لذلك فإن عملية التحول الديمقراطي تشير إلى تضمين أو إعادة تضمين ممارسات التعددية الحزبية التنافسية المؤسسية في الجسد السياسي، ويشمل ذلك تعديلات دستورية وتنظيمية، وقيمية وفكرية، كما يتضمن إعادة توزيع السلطة والنفوذ وتوسيع دائرة المشاركة فيها وبروز مراكز مختلفة واصلاح مؤسسات الدولة ومنها بطبيعة الحال القطاع الأمني.

وقد استمر الجدال والنقاش حول العلاقة بين ما تقتضيه متطلبات الأمن من اجراءات وتدابير وقوانين وبين ما تقتضيه الممارسة الديمقراطية، وعدت تلك النقاشات ان هذه القضية من المشكلات الرئيسة التي تواجه النظم السياسية، لاسيما تلك عانت من الصراعات. ولعل الغموض في مصطلح الاحتياجات الأمنية وتحديد التهديدات الداخلية التي يتعرض لها النظام الديمقراطي، كالإرهاب، والحرب الاهلية، وكثرة الاطراف المؤثرة في القرار السياسي، والخلافات المذهبية للأحزاب والقوى السياسية، والاجراءات الأمنية التي تبررها دواعي أمن الدولة، من أهم نقاط التعارض بين متطلبات الأمن والممارسات الديمقراطية.

ووفقاً لذلك فإن الدول تعطي اولوية للترتيبات والاتفاقات والاحتياجات الأمنية أهمية كبرى وتفوق أي اعتبار آخر. ولذلك فما تزال الدول الراسخة ديمقراطياً تواجه مشكلة اساسية تتمثل في حرية التصرف أمام التعرض للتهديدات الأمنية– على سبيل المثال– ان القوانين في فرنسا والمانيا وايطاليا تُعطي سلطات واسعة واستثنائية للسلطة التنفيذية عندما يتعرض أمن الدولة أو أمن مواطنيها للخطر حتى إذا طلب الأمر المس بالحقوق والحريات العامة [1]. وخير مثال على ذلك ما تم اتخاذه من اجراءات استثنائية اثناء مواجهة جائحة كورونا (كوفيد– 19). وفي هذا الشأن طرح بعض الباحثين التساؤل الآتي: متى يُعد الأمن حامياً للديمقراطية، ومتى يُعد مهدداً للديمقراطية؟

فيما يتعلق بالشق الاول من التساؤل، فالأمن لا يتحقق بمفهومه الشامل إلا في ظل بيئة ديمقراطية يلتزم فيها جميع أفراد المجتمع حكاماً ومحكومين بأحكام الدستور والقانون. كما أن تطبيق الديمقراطية يتطلب وجود نظام أمني ذو كفاءة مهنية واحترافية وتقنية يعمل في ظل الشرعية الدستورية والقانونية أيضاً. فإذا كانت الديمقراطية هي الهدف فإن تحقيق الأمن بمفهومه الشامل داخل المجتمع يُعد أحد أهم الوسائل المشروعة لتحقيق هذا الهدف. كما أن النظام الديمقراطي هو الذي يحدد مجالات واختصاصات الجهاز

(1) علاء عبدالحفيظ محمد، الموائمة بين اعتبارات الامن والممارسة الديمقراطية: التجربة الامريكية نموذجا، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 101.

الأمني من خلال النصوص الدستورية والقانونية، ويتم الرقابة على جميع إجراءاته وتصرفاته أثناء تنفيذه للمهام الموكلة إليه من خلال البرلمانات الديمقراطية المُنتخبة من قبل الشعب، ومن ناحية أخرى يحتاج النظام الديمقراطي إلى بيئة آمنة ومستقرة وذلك في إطار مبدأ الفصل المرن بين السلطات "التشريعية والتنفيذية والقضائية" مع التعاون بينها لتحقيق مصلحة المجتمع[1].

وترتيباً على ذلك، فالديمقراطية هي قاعدة الأمن والاستقرار والتقدم والتوازن الاجتماعي، وهي ضمان حرية الإنسان وكرامته واحترام حقوقه، وهي الطريق إلى بناء المواطن الذي يكون درعاً لوطنه، وحامياً لمبادئه وتطلعاته وأهدافه، لا خطراً عليها ومهدداً لها[2].

وفيما يتعلق بالشق الثاني من التساؤل ففي بعض المواقف والأحيان – ولاسيما في عصرنا الحالي – أصبحت العلاقة بين الأمن والديمقراطية لا تتسم دائماً بالثبات والاستقرار فقد أدى تطور تكنولوجيا وسائل الانتقال والاتصال الهائل الى التأثير في علاقات الارتباط القائمة بين الأمن والديمقراطية، فقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستخدمة في جميع مجالات النشاط البشري والمجتمع من أبرز سمات العصر الحديث المؤثرة بشكل مباشر في الأمن القومي وآليات ضمانه. وأن إدخال التكنولوجيا في جميع مجالات الحياة البشرية تسبب في إمكانية الوصول إليها مما أوجد مخاطر وتهديدات خطيرة لكل من المواطنين العاديين والحكومات والدول بأكملها، كون القضايا التكنولوجية المهمة لم تعد ترتبط فقط بالأمن القومي وأمن الدولة ولكنها ترتبط وتتعلق أيضا لضمان الأمن الوطني والأمن الشخصي وسلامة البيانات الحكومية والشخصية، ومن ثم على بالمفاهيم الديمقراطية[3].

يترتب على ذلك اتساع نطاق مسؤولية الأجهزة الأمنية وضرورة تمتعها بمستوى مرتفع من حيث الكفاءة والفعالية في الأداء، لاسيما إذا ما تم توفير الإمكانات المطلوبة واللازمة لقيامها بمهامها من توفير جميع الموارد المالية والفنية والبشرية، وفقاً لآليات النظام السياسي الديموقراطي.

---

(1) فاطمة الزهراء بوجمعة، مراد بسعيد، تأثير التطور التكنولوجي وتقنيات المعلومات على تحقيق الأمن القانوني، مجلة الفكر المتوسطي، المجلد 11، العدد 1، (الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، مخبر حوارالحضارات والديانات في حوض البحر المتوسط، 6/15 /2022)، ص 467.

2 حميد ملاح، الأمن والديمقراطية: أية علاقة، مجلة القانون والاعمال الدولية، العدد 22، (المغرب: جامعة الحسن الاول، مختبر البحث قانون الاعمال، 28 يونيو, 2018)، ص 34.

(3) ميثاق بيات ألضيفي، الأمن الوطني والمواطن التكنولوجي، شبكة النبأ للمعلوماتية، 29 كانون الثاني 2019، متاح على الرابط التالي: https://annabaa.org/arabic/informatics/18089

كما أدى ذلك التطور التقني أيضاً إلى تسلل العديد من الظواهر الإجرامية الخطيرة ونقل عدواها بين المجتمعات بشكل أصبح يفوق كثيراً العديد من إجراءات المنع والوقاية لأي دولة (كاستخدام منصات التواصل الاجتماعي لتجنيد الارهابيين وتنفيذ العمليات الارهابية، وعمليات الابتزاز الالكتروني وغيرها من الظواهر التي تهدد امن الفرد وامن الدولة بشكل عام)، ولقد أضعف ذلك في النهاية الكثير من اجراءات الحماية التي كانت تحرص غالبية الدول على إحاطة مجتمعاتها بها[1]. وهذا أدى إلى حدوث إشكاليات عديدة وعميقة في العلاقة بين الديمقراطية والأمن، ومن أهمها عملية المواءمة والتوازن بين الممارسات الديمقراطية وحماية حقوق وحريات المواطنين من جانب، ومتطلبات تحقيق الأمن والنظام العام داخل المجتمع الديمقراطي من جانب آخر، إذ قد تتطلب بعض المخاطر والأزمات التي تتعرض لها الدول المعاصرة؛ حتمية وسرعة تدخل ومواجهة الأجهزة الأمنية لتلك المخاطر من أجل حماية الأمن الوطني والقومي في ظل عوامل المفاجأة وضيق الوقت والتهديد الشديد لكيان الدولة وقيمها الأساسية.

المطلب الثاني: البعد السياسي والوظيفة الأمنية.

يقترن مفهوم الديمقراطية، بشكل النظام السياسي القائم، ومن ثَّم فهي شكل من أشكال الحكم. من حيث مصدر السلطة، وأهداف الحكومة، وإجراءات تكوينها، إذ يُعَّد الفصل بين السلطات من المبادئ المهمة التي يقوم عليها النظام الديمقراطي، وذلك استناداً إلى فكرة أن تقسيم مسؤوليات الدولة وتوزيعها بين المؤسسات المختلفة يضمن الحماية من الاستبداد. ويظهر مبدأ مشابه فيما يتعلق بأجهزة الأمن في الأنظمة الديمقراطية، ينبغي أن يكون هناك فصل واضح بين دور القوات العسكرية (للحماية من التهديدات الخارجية) ودور قوات الشرطة (للحفاظ على القانون والنظام الداخليين)، ودور وكالات الاستخبارات (لجمع المعلومات ذات المصلحة الوطنية وتقييم التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية). وينبغي تحديد هذا الفصل من خلال إطار دستوري وتشريعي يوضح اختصاصات ومهام مختلف أجهزة قطاع الأمن ويحد منها، فضلاً عن إنشاء هيكل مؤسسي متميز لكل منها. وتهدف مثل هذه القوانين إلى تحقيق هدفين: إخراج الأجهزة الأمنية من السياسة والحيلولة دون استغلال الأجهزة الأمنية لأغراض حزبية [2].

(1) مدحت أيوب (محرر)، لأمن القومي العربي في عالم متغير، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2003)، ص 38.
(2) Todd A. Eisenstadt, A. Carl Le van and TofIgh maboudi, "When talk trumps text: the democratizing effects of deliberation during constitution-making, 1974–2011", The American

وهناك عدد من العوامل التي تؤثر في ديناميكية طبيعة العلاقة بين السياسة والأمن، منها التاريخ وثقافة الدول، فضلاً عن ان بعض الباحثين ينظرون الى هذه العوامل كمسائل محيطية أي من "المتغيرات المتداخلة" التي تقع بين العامل "الحقيقي" الذي يجب دراسته – المتغير المستقل، والمتغير التابع للدولة أو نمط العلاقات المدنية – العسكرية، لكن الاختلافات الجوهرية في أنماط العلاقات يرجع إلى تأثير هذه العوامل في عناصر البنية النظرية للعلاقات المدنية– العسكرية. وفيما يأتي أهم هذه العوامل [1]:

1– العوامل العسكرية الداخلية: تشمل فقط على المتغيرات المعيارية مثل القيم العسكرية –على سبيل المثال– "الاحتراف" أو درجة الدعم الشعبي للجيش، العوامل الهيكلية والمؤسسية مثل الهيكل الطبقي للجيش، مصالحها المؤسسية، أو المظالم، حجمها، وتماسكها الداخلي.

2– المتغيرات العسكرية الخارجية: تشمل العوامل التاريخية مثل التاريخ الاستعماري، طبيعة ونوع النظام الذي يسبق النظام الديمقراطي الجديد، وانتشار الانقلابات العسكرية قبل الانتقال إلى الديمقراطية، المتغيرات الهيكلية مثل التهديدات الأمنية المحلية القائمة، الانشقاقات العرقية الاجتماعية، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية، التفسيرات المؤسسية مثل تماسك النخب المدنية، التكوين المحدد للمؤسسات السياسية ونظام الحكم، والعوامل الدولية مثل تأثير الجهات والمنظمات الدولية، والتهديدات الأمنية الخارجية.

وتؤكد معظم الأدبيات المتخصصة في مجال العلاقات المدنية– العسكرية ان السيطرة الديموقراطية على المؤسسة العسكرية تُعَّد عنصراً مهماً من عناصر الاستقرار الاوضاع السياسية داخلياً، كما أنه يجب عند تحليل القضايا المتعلقة بالعلاقات المدنية– العسكرية في دولة ما نأخذ في الاعتبار طبيعة النظام الحاكم في هذه الدولة وسماته وخصائصه بمعنى، هل هو نظام ديمقراطي أو استبدادي؟ إذ يلحظ أن المظهر الأهم في العالقات المدنية – العسكرية في النظام الديمقراطي هو خضوع القوات المسلحة أو المؤسسة العسكرية للسلطة السياسية المدنية، إذ ان تحقيق السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية من قبل سلطة مدنية منتخبة من جانب الشعب أمر يعزز الممارسات الديمقراطية في أي دولة، على عكس النظم الاستبدادية التي عادة ما تؤدي فيها المؤسسة العسكرية دوراً أساسياً انطلاقاً من الوضع الاستثنائي الذي تشهده هذه المؤسسة في

Political Science Review, Vol. 109, No. 3, (American Political Science Association, August 2015), p. 598. Available at: https://doi.org/10.1017.

([1]) Mackubin Thomas Owens, Civil–Military Relations, (USA: Oxford Research Encyclopedia of International Studies, Oxford University Press, 2018, Available at: http://internationalstudies.oxfordre.com.

حماية نظام الحكم تارة، ونتيجة لسيطرة المؤسسة العسكرية من خلال الانقلاب على نظام الحكم تارة أخرى[1].

3- تغيير طبيعة النظام وآلية اختيار قادة الدولة: تجعل من الممكن حدوث تحولات سريعة في درجة السيطرة المدنية على حساب سياسة الدفاع، على الرغم من أنه من الواضح تماماً أن هذا لا يحدث دائماً في كل الحالات.

وفقاً لما سبق فقد تعددت الأدوار السياسية للقوات المسلحة والاجهزة الأمنية, وحيث تؤدي هذه أدوار مختلفة, فقد تكون بمثابة جماعة ضغط, في صناعة القرارات المتعلقة بالحريات العامة, أو قطاعات ذات صلة, وقد يتعدى هذا الدور, إلى المساهمة الفاعلة في تحديد السياسات العامة للدولة, إلى درجة أعلى, وهي فرض النظام, الذي يراه أمثل, وتغيير او قلب الحكومات وغيرها من الادوار[2].

تشكل حالة الطوارئ أحد السيناريوهات التي قد يصبح فيها دور الاجهزة الأمنية والقوات المسلحة غير واضح. فغالباً ما تنص الدساتير الديمقراطية على تركيز سلطة صنع القرار في السلطة التنفيذية وصلاحيات موسعة للقوات المسلحة لإدارة الكوارث الطبيعية أو قمع الاضطرابات الداخلية العنيفة أو التدخل في الظروف الاستثنائية الأخرى. ونظراً لأنه في مثل هذه المواقف يمكن أن تسيء الحكومة التصرف وغالباً ما يحدث ذلك من قبل الحكومات ذات التوجهات السلطوية، ينبغي تصميم الإطار الدستوري والقانوني الذي ينظم هذه الحالات الاستثنائية تنظيماً جيداً. وهذا يشمل كحد أدنى على المستوى الدستوري: تحديد أسباب محدودة للإعلان عن حالات الطوارئ وإعطاء دور جوهري للبرلمان في الموافقة على حالة الطوارئ وتمديدها وممارسة الرقابة عليها وتحديد مجموعة من الحقوق التي لا يجوز الانتقاص منها. فضلاً عن ذلك، ينبغي أن تنص التشريعات واللوائح على شروط واضحة لتدخل القوات المسلحة والاجهزة الأمنية عند ممارسة سلطاتها في مثل هذه الظروف [3].

([1]) David Kuehn, Institutionalizing Civilian Control of the Military in New Democracies: Theory and Evidence from South Korean, German Institute of Global
and Area Studies, No 282 February 2016. P 8.

([2]) حسان دواجي محمد، دور الجيش في صناعة قرارات الدول النامية و إشكالية العلاقة بين سلطة القرار والديمقراطية، مجلة دراسات قانونية، المجلد 2015، العدد 22 (الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، فبراير/شباط 2015)، ص 139.

([3])Elliot Bulmer, Emergency Powers: International IDEA Constitution-Building Primer No. 18, (Stockholm: International IDEA, 2018), Available at: https://doi.org/10.31752/idea.2018.29.

وهناك حالات اخرى يصبح فيها دور الاجهزة الأمنية والقوات المسلحة غير واضح، ففي حالات التهديدات الأمنية، كالإرهاب الدولي، وتهريب المخدرات، تؤثر في عملية التمييز وتجعل التنسيق بين مختلف قيادات أجهزة قطاع الأمن، ومع القيادة السياسية، أمراً ذا أهمية قصوى. وتبنت العديد من الديمقراطيات، لاسيما في السنوات الأخيرة، منهجية "الحكومة بأكملها" لمواجهة هذا النوع من التحديات.

المطلب الثالث: انعكاسات إصلاح الدستور على الأمن والديمقراطية: نماذج دولية مختارة.

يتناول هذا المطلب استعراض تجارب عدد من الدول الديموقراطية وغير الديموقراطية في مجال صنع قرارات الأمن القومي، لاسيما تلك الدول التي شهدت صراعات على المستوى الداخلي او بفعل التدخل الخارجي، وحدود التزام تلك القرارات بالمعايير الديموقراطية، وإلى أي مدى يؤثر الالتزام بتلك المعايير الديموقراطية على نجاح أو فشل سياسات الأمن القومي.

يُعَّد بناء الدستور في البلدان المتضررة من النزاعات عنصراً رئيساً في أجندة بناء السلام وبناء الدولة والتحول الديمقراطي. إذ يقدم عادة آليات تتيح للأطراف المتنازعة تسوية خلافاتهم باستخدام وسائل غير عنيفة، مما يسهم في بناء السلام ويمنع نشوب نزاعات على المدى الطويل. كما يصب في إطار مساعي توطيد السلام على المدى القصير ويمنع نشوء العنف في المستقبل بطريقة مستدامة[1].

من المُسَّلمات أن لكل انتقال دستوري سياق مختلف عن الآخر، وينبغي أن تتكيف عمليات الإصلاح الدستوري مع الخصائص المميزة لكل سياق. فعلى الرغم من أن الدساتير وعمليات وضعها تختلف بعضها عن البعض الآخر، إلا ان تجارب وضع الدساتير الديمقراطية تشترك في أهداف وخصائص معينة مهمة من أجل تحقيق عملية متزامنة لإصلاح القطاع الأمني. فإن دساتير النظم السياسية الديمقراطية تتضمن تحديداً واضحاً للعلاقة بين السلطات، وكذلك للأسس التي تقوم عليها وظائفها وأدائها لهذه الوظائف، ويدخل في هذا الإطار الوظيفة الأمنية، ومن ثم تأتي القوانين لتوضح الأجهزة المكلفة بالقيام بالوظيفة الأمنية وأسلوب تشكيلها ووظائفها، والقواعد القانونية المنظمة لقيامها بهذه الوظائف وطبيعة علاقاتها بمؤسسات النظام السياسي الأخرى.

(1) Hallie Ludsin, Peacemaking and Constitution-Drafting: A Dysfunctional Marriage, University of Pennsylvania Journal of International Law Vol. 33, No 1, 2011, p 346.

لذلك تمثل عملية فرض مجموعة من القيود على ممارسة السلطة العامة عنصراً محورياً في الأفكار الدستورية، وتتمثل إحدى الآليات الأساسية التي تعتمد عليها الدساتير لتحقيق هذا الهدف في الفصل بين السلطات، والذي يشمل توزيع مسؤوليات الدولة على مختلف المؤسسات، وإنشاء آليات للرقابة والتداول بين هذه المؤسسات. وينسحب هذا المبدأ – الفصل بين السلطات– أيضاً على أجهزة قطاع الأمن، إذ يمثل أحد الأهداف المشتركة والمهمة للتغيير الدستوري الديمقراطي في إسناد مسؤوليات متميزة إلى الأجهزة الأمنية المختلفة [1]. على أن تخضع تلك الاجهزة للرقابة الشعبية المباشرة أو عن طريق النواب المنتخبين لضمان عدم استبعاد أي عنصر من عناصر عملية صنع السياسة – بما في ذلك السياسة الأمنية– من نطاق الرقابة.

لذلك تسعى الدساتير الديمقراطية، لاسيما في الدول التي مرت بتجربة الصراع والانقسام العرقي والمذهبي، إلى ضمان تمثيل جميع الفئات المجتمعية في مؤسسات الدولة. ويحدد هذا الهدف عدداً من خيارات التصميم الدستوري، مثل اختيار النظام الانتخابي وأشكال الحكم الذاتي الإقليمي، والهيئات التشريعية المؤلفة من مجلسين. وفي أغلب العمليات الانتقالية في مرحلة ما بعد الصراع، يتم استبعاد مجموعات معينة من أجهزة قطاع الأمن، وقد تكون الترتيبات الدستورية ضرورية لإدماج هذه المجموعات في الجيش والشرطة وغيرها من فروع اجهزة أمن الدولة. وهذا ما شهدته بعض الدول اثناء عملية الانتقال الديمقراطي منها (أستراليا، وجنوب إفريقيا، وكينيا، والبرازيل، وتايوان، والعراق) [2].

ولعل من أهم القضايا التي تواجهها الدول اثناء عملية الانتقال الديمقراطي والاصلاح الدستوري هي: **كيف يبدو الوضع الأمني في لحظة الانتقال؟ هل تحتكر الدولة استخدام القوة، أم أن هناك جماعات مسلحة غير حكومية متعددة؟** وهذه الأخيرة تثير قضايا إضافية فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلاً عن تحديات دمج هذه الجماعات المسلحة مع ممثلي قطاع الأمن للمجتمع كله. كما أن هناك قضايا تتعلق بهيكل اجهزة الأمن والقوات المسلحة، منها التضخم بشكل مفرط من حيث عدد الضباط الكبار (الرتب العالية)، وهذا يتطلب تخفيف العبء على موارد الدولة من خلال "تحديد الحجم المناسب"

(1) Sumit Bisarya and Sujit Choudhry, Security Sector Reform in Constitutional Transitions, (Stockholm/ Sweden: International IDEA, 2020), p 12.
(2) Rosalind Dixon and Tom Ginsburg, Deciding not to decide: Deferral in constitutional design, CON, Vol. 9 No. 3–4, (Oxford University Press and New York University School of Law: 2011), p 639.

لقطاع الأمن، وفي الوقت ذاته إيجاد طريقة لمنح منتسبي الاجهزة الأمنية بعض الضمانات في ما يتعلق بأمنهم الاقتصادي في المستقبل [1].

وهناك ما يسمى الامتيازات التي تمنح للقوات المسلحة والاجهزة الأمنية اثناء عمليات التحول الديمقراطي، وفي هذا الشأن تناول "براين لوفمان" الامتيازات العسكرية التي تتمتع بها المؤسسات العسكرية في ظل عمليات الانتقال والتحول السياسي، ومنها: الاستثناءات كعنصر أساسي في الدساتير، وتعليق الحماية القضائية للحريات والحقوق المدنية خلال حالات الطوارئ، أو عند تطبيق قوانين الأمن القومي، والنص على قوانين أساسية تزيد من ترسيخ الدور السياسي والاستقلال النسبي للقوات المسلحة، وإقرار المحاكمات العسكرية على المدنيين بتهمة ارتكاب "جرائم ضد الأمن الداخلي"، أو حتى إهانة الضباط، والتمثيل الرسمي للقوات المسلحة في صنع السياسات، والاستقلال الذاتي للقوات المسلحة في ميزانيتها، من خلال التأكيد على وجود حد أدنى للميزانية ثابت دستورياً، ونسب مئوية من عائدات التصدير، أو عائدات شركات معينة، أو الضرائب العامة، وعدم خضوعها للرقابة من السلطة التشريعية، وكذلك الاستقلال الذاتي الدستوري والقانوني الواسع للجيش من الرقابة على المسائل المهنية الداخلية مثل التعليم العسكري، والترقيات، والتقاعد[2].

كما ان هناك أمر آخر يشكل أحد التحديات الرئيسة في مرحلة الانتقال الديمقراطي والاصلاحات الدستورية يتمثل في النفوذ النسبي لأجهزة قطاع الأمن والقوات المسلحة ومدى رغبتها في ترك السلطة من عدمها، ففي بعض الحالات ناقش العسكريون مسألة ترك السياسة في الفترة الانتقالية مثال على ذلك اندونيسيا، في حين ان دول أخرى، مثل مصر، كانت القيادة العسكرية قد اشرفت على عملية انتقالية رسمية، بوضع دستور جديد ورئيس جديد، رشحه الجيش [3].

([1])Yezid Sayigh, Above the State the Officers' Republic in Egypt, Carnegie Endowment for International Peace: Middles East, AUGUST 2012, p 13.

([2]) Brian Loveman, Protected Democracies and Military Guardianship: Political Transitions in Latin America: 1978-1993, Journal of Interamerican Studies and World Affairs, vol 36, No. 2, (Cambridge University Press: Summer, 1994), pp. 123-124.

([3]) للمزيد من التفاصيل انظر: "نص قانون معاملة قادة القوات المسلحة"، موقع مصر العربية، 3 يوليو/ تموز، 2018. متاح على الرابط التالي: https:// GUKzpC/2ly.bit

كذلك: ماجد مندور، حصانة للقوات المسلحة في مصر، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، 25 يوليو/تموز، 2019 متاح على الرابط التالي: https://carnegie-mec.org/sada/issue/1333?lang=ar

وفي سياقات الأنظمة العسكرية أو الأنظمة التي يهيمن عليها الجيش منذ مدة طويلة مثل مصر وميانمار، يكون للجيش مصالح اقتصادية واسعة النطاق، من خلال الشركات المملوكة للجيش وملكية الأراضي. قد تكون هناك أيضاً شبكات محسوبية وولاء معقدة تتضمن وظائف عامة بمرتبات ومصالح القطاع الخاص في قطاع الأمن، ومثل هذه القضايا ستعمل على تعطيل بعض الإصلاحات الدستورية [1].

وفي التجربة المصرية، فقد تعزز وترسخ دورها في هذه المجالات، للدرجة التي أصبح الكثيرون يرون استحالة استبعادها، أو الفصل بينها وبين القيام بهذه النشاطات، ولم يعد التعامل معها على أنها مظهر من مظاهر الدور، بل محددًا له. فقد اتسع النشاط الاقتصادي للجيش المصري بشكل ملحوظ عقب تولي "عبد الفتاح السيسي" الرئاسة، واستفاد الجيش من استبدال نظام البيع المباشر بنظام المناقصات العامة داخل مؤسسات الدولة[2].وفي حالات أخرى قد تتفاوض القيادة العسكرية مباشرة مع الأحزاب السياسية، في الدول التي تعمل على تحقيق السلام فيما بعد الصراع، إذ يكون هناك عدد من الجهات الفاعلة المسلحة التي ترغب في تمثيلها على طاولة المفاوضات الدستورية[3]. كما قد تحتفظ أجهزة الأمن والجيش بعلاقات وثيقة مع الأحزاب السياسية أو القادة السياسيين المعينين، بحيث يمكنها ممارسة نفوذها على المفاوضات من خلالهم، مثال على ذلك حالة ليبيا.

ووفقاً لما سبق هناك قضايا رئيسة يتعين مراعاتها أثناء عملية صياغة دستور جديد اثناء التحول الديمقراطي للدول اهمها[4]:

1- مستويات المشاركة والتمثيل والإشراك: وبتعبير آخر، من يملك القرار في العملية ومن يصوغ الوثيقة الدستورية؟ وفي هذا الشأن عادة، يجري التفاوض على الدساتير وإقرارها بمعزل عن اتفاقات السلام، وتشارك

(1) Peter Salisbury, Corruption in Yemen: maintaining the status quo, in N. Brehony and S. AlSarhan (eds), Rebuilding Yemen: Political, Economic and Social Challenges (Berlin: Gerlach Press, 2015). Available at: https://doi.org.

(2) هاني سيلمان إسماعيل، الدور التنموي للمؤسسة العسكرية: خبرات دولية ودروس مستفادة، مجلة بدائل، العدد 28، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مايو/أيار 2018).

(3) محمد عبد الله يونس، منفعة متبادلة: دور العسكريون في التنمية الاقتصادية وأثره على التحول السياسي، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 191، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يناير 2013)، ص 11.

(4) Hallie Ludsin, op.cit. P 348.

في العملية تشكيلة أوسع من المفاوضين، وإلا فإنها ستصادف مصاعب في اكتساب الزخم، وتخاطر بتحويل المجموعات المستبعدة إلى جهات مُعطِلة.

2- وجود مؤسسات قادرة على فرض تنفيذ الاتفاقات والمساهمة في شرعنة للعملية الدستورية والدولة.

3- دور الأطراف الدولية: تضطلع الأطراف الدولية بدور متزايد في بناء دساتير البلدان المتضررة من الصراعات، عن طريق إسداء المشورة فيما يتعلق بالمحتوى، والمشاركة في العملية الدستورية بطريقة مباشرة إلى حد ما، لأنها تمثل فرصة الاستمرار في دور الضامن، تبعاً لاستعداده لتقديم الموارد.

وفي السياق ذاته طرح رأي فيما يسمى بـ "الإصلاح بالطفرة أو الإصلاح بالتدرج"، الذي يركز على القرارات التي يمكن اتخاذها أثناء التحولات الدستورية وأيها ينبغي تأجيله إلى وقت لاحق [1]. ففي بعض الحالات، أضفى الطابع الديمقراطي للإطار الدستوري لقطاع الأمن دفعة واحدة مثل (جنوب إفريقيا وكينيا)، وفي حالات أخرى، اقتضى السياق حدوث انتقال أكثر تدرجاً وحيطة، مما سمح لأجهزة قطاع الأمن بالحفاظ على نفوذها السياسي وحماية المناطق المحصورة من الرقابة المدنية لمدة من الزمن مثل (إسبانيا وإندونيسيا). فقد تكون وتيرة الإصلاح، ونطاق المجالات التي ينبغي أن يغطيها الدستور، حاسمين في العملية الانتقالية الشاملة.ولذلك لابد من تحديد العوامل السياقية التي قد تقيد أو تمكن أو تؤثر بأي شكل من الأشكال على كيفية تعامل عملية بناء الدستور مع إصلاح القطاع الأمني، وكذلك الأهداف العامة للإصلاح الدستوري الديمقراطي والقضايا الأكثر تحديداً التي تنطوي عليها إعادة صياغة العلاقة بين الأجهزة الأمنية والسلطة السياسية المدنية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً وتشترك في المبادئ والتحديات.

كما أن النظام الديمقراطي هو الذي يحدد مجالات واختصاصات الجهاز الأمني من خلال النصوص الدستورية والقانونية، ويتم الرقابة على جميع إجراءاته وتصرفاته أثناء تنفيذه للمهام الموكلة إليه من خلال البرلمانات الديمقراطية المُنتخبة من قبل الشعب، ومن ناحية أخرى يحتاج النظام الديمقراطي إلى بيئة أمنة مستقرة وذلك في إطار مبدأ الفصل المرن بين السلطات "التشريعية والتنفيذية والقضائية" مع التعاون بينها

([1]) Rosalind Dixon and Tom Ginsburg, Deciding not to decide: deferral in constitutional design, International Journal of Constitutional Law, Vol. 9, Nos. 3/4, (York University School of Law,2011), p 640. Available at: https:// watermark. silverchair.com/mor041.See: Mohamed, Firas AbdelKarim. "Corruption and Polices of Political and Administrative Reform in Iraq After 2003." *Tikrit Journal For Political Science* 4.26 (2022): 1-30.

لتحقيق مصلحة المجتمع، ومن ثم، فكلما التزمت هذه الأجهزة في أدائها لأعمالها بالقواعد المنظمة لعملها على النحو المبين في القانون كانت أقرب إلى نقطة التوازن المطلوبة لتحقيق متطلبات الأمن والديمقراطية.

الخاتمة والاستنتاجات:

من خلال ما تم عرضه في محاور البحث يتضح ان هناك علاقة ارتباط واضحة بين الأمن بمفهومه الواسع والديمقراطية إلى الحد الذى يرى بعض المحللين أنه لا ديموقراطية بغير أمن ولا أمن بغير الديمقراطية. ووفقاً لهذا الاتجاه فإن تحقيق الممارسة الديمقراطية السليمة والفعالة له متطلبات أمنية معينة لابد من توافرها حتى يتيسر عمل آليات الممارسة الديمقراطية في المجتمع. من ناحية أخرى فإن الأمن لا يتحقق إلا من خلال توافر بيئة ديموقراطية ناضجة يلتزم فيها الجميع بأحكام الدستور والقانون قولا وفعلا، بل ان هذا الالتزام، وفقا لبعض فقهاء الفكر السياسي الديموقراطي، لابد وأن يرقى إلى مستوى العقيدة السياسية الراسخة التي يؤمن بها المجتمع بمختلف شرائحه وفئاته ومكوناته.

من ناحية ثالثة، فإن هناك حالات ومواقف قد يبرز فيها قدر من التناقض بين بعض الممارسات الديمقراطية ومتطلبات الحفاظ على أمن وسلامة واستقرار واستمرار الدولة. وفي معظم هذه الحالات تؤكد الخبرة السياسية المعاصرة أن الأولوية لابد وأن تعطى للمتطلبات الأمنية، والأمثلة واضحة في هذا الشأن في معظم الدول ذات النظم الديمقراطية العريقة. كالمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وألمانيا، وغيرها. فبعد أحداث سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة وما تلاها من أحداث مثلت تهديدا واضحا ومباشرا لأمن هذه الدول اتخذت حكوماتها الديمقراطية العديد من الإجراءات واصدرت التشريعات التي تتعارض في جوهرها مع قواعد الممارسة الديمقراطية المعروفة في مجتمعاتها.

وأخيرا العلاقة بين الأمن والديمقراطية هي علاقة تفاعلية، بمعنى أن الاعتبارات الديمقراطية تؤثر في الأداء الأمني، كما أن الاعتبارات الأمنية تعود لتؤثر في الممارسة الديمقراطية، إلا أن الملاحظ ان طبيعة هذه العلاقة ومداها تختلف من مجتمع إلى آخر، وبالنسبة للمجتمع الواحد من مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخرى. ومن ثم فإن المجتمعات الديمقراطية المعاصرة بحاجة إلى تنظيم العلاقة بين الأمن والديمقراطية في سياق معادلة تقوم على أساس تحقيق أمن الديمقراطية، وهو ما يتطلب بناء الأجهزة الأمنية ذات القدرات المهنية والتقنية المرتفعة بحيث تكون قادرة على التعامل مع التهديدات الأمنية التي تواجه المجتمعات الديمقراطية بأعلى مستوى من الكفاءة والفعالية. ومن جانب آخر، دمقرطة الأمن وذلك من خلال تطوير

التشريعات المنظمة لعمل الأجهزة الأمنية بما يتواءم والمستجدات، وترسيخ مبادئ وسلوكيات الالتزام بأحكام القانون لأقصى قدر ممكن في إطار قيام الأجهزة الأمنية بعملها، وكذلك توسيع نطاق المشاركة في تحقيق الأمن في المجتمع من جانب جميع مؤسساته ومواطنيه، وذلك باعتبار الأمن قضية مجتمع ولا يتحقق إلا من خلال التعاون بين جميع مكونات المجتمع.

ووفقاً لما تقدم فإن التعددية في الحجج المؤيدة للتفاعل بين الأمن والديمقراطية قد أدت إلى مجموعة من "النظريات الجزئية" غير المترابطة أو "الموضوعات الإرشادية". التي لا توفر هيكل أو النهج أو إطار توضيحي، هذا من ناحية، من ناحية أخرى يرجع ذلك إلى عدم وجود اختبار تجريبي صارم للتفسيرات المتنافسة، مع وجود عدد كبير من التفسيرات التي تحد من المتغيرات، إذ نجد تأثيرها السببي بشكل غير متسق في الأدبيات لكن الأهم من ذلك هو أن تطور النظرية والتراكم المفيد للمعرفة في هذا المجال قد تم تقويضه حتى الآن بسبب تجاهل التنظير الواضح للعمليات السببية. وبناءً على ذلك توصل الباحث الى مجموعة من **الاستنتاجات:**

1- يرتبط إصلاح القطاع الأمني والديمقراطية والإصلاح الدستوري ببعضهما البعض ارتباطاً جوهرياً، ومن ثم يمكن أن توفر عملية بناء الدستور مجالاً مهماً للمفاوضات حول التغييرات في العلاقة بين المؤسسات المدنية وقطاع الأمن.

2- يمكن أن يكون إدراج المبادئ والمعايير في الدستور خطوة أولى نحو تعزيز فرص واسعة النطاق لإصلاح القطاع الأمني، حيثما كان ذلك ممكناً، في حين يمكن ترك التفاصيل للتشريع، وغالباً هذا ما ينبغي حدوثه.

3- ان عملية التحول عن الحكم الديكتاتوري هي في غاية التعقيد، والمسؤولية الرئيسة فيها تقع على قدرة التيارات السياسية المدنية على الاتفاق حول الترتيبات المناسبة لإقرار نظام ديمقراطي، ومن ثم يكون فشل المدنيين –وليس قوة العسكريين– هو السبب الرئيس لاستمرار التدخل العسكري في العملية السياسية.

4- الوصول إلى السيطرة الديمقراطية الكاملة على القوات المسلحة والاجهزة الأمنية صعب التحقق في الديمقراطيات الناشئة، ودول ما بعد الصراع، ولابد للنخب المدنية في الدول التي تمر بمرحلة التحول الديمقراطي أن تضع الاستراتيجية المناسبة لإدارة علاقاتها مع النخبة العسكرية وفقاً للظروف الخاصة بدولها، بما لا يقضي على العملية الديمقراطية، لكن قد لا يتحقق التحول الديمقراطي دفعة واحدة.

5- ان مسار الانتقال الديمقراطي في دول ما بعد الصراع لا يزال أمامه تحديات ذات مستويات متعددة سياسية اقتصادية اجتماعية وحتى ثقافية، وهذا بطبيعة الحال ينعكس على العلاقة بين الأمن والديمقراطية، فإذا استطاعت النخب الحاكمة – لاسيما ذات الخلفية العسكرية- ان تؤدي دوراً ايجابياً وحاسماً أو حتى محايداً في الدفع بمسار الانتقال الديمقراطي، كلما زادت فرص نجاح هذا الانتقال والتوافق مع الأمن.

6- تفرض المشكلات الأمنية والاقتصادية المتزايدة على الأنظمة السياسية – في ظل ضعف بنية الدولة- القبول بتدخل الجيش في الحياة المدنية، إما للمساهمة في فرض النظام والقانون وإما لدعم عملية التنمية، وهو الأمر الذي لا يتعارض مع جوهر النظام الديمقراطي في حال ما كان الجيش يقوم بتلك الأدوار تحت سيطرة السلطات المدنية ووفق فترة زمنية محددة، وشريطة ألا تتوسع تلك الأدوار بدرجة أكبر لتصل إلى مرحلة التدخل في الحياة السياسية.

توصيات:

1- الفصل بين المهام: يجب أن يميز الإطار الدستوري والقانوني بوضوح بين الأدوار المختلفة والبنية المؤسسية المرتبطة بمختلف الوكالات الأمنية.

2- ينبغي أن تكون المؤسسة العسكرية مسؤولة عن الدفاع الوطني وامن الدولة الخارجي، بينما تكون الشرطة واجهزة الأمن الوطني مسؤولة عن إنفاذ القانون وفرض النظام.

3- ان لا تكون التهديدات الأمنية ذريعة لتدخل القوات المسلحة والاجهزة الأمنية في الحياة السياسية والاقتصادية.

Conclusion:

Through what has been presented in the axes of the research, it is clear that there is a clear correlation between security in its broad sense and democracy to the extent that some analysts believe that there is no democracy without security, and there is no security without democracy. According to this trend, achieving proper and effective democratic practice has certain security requirements that must be met in order to facilitate the functioning of democratic practice mechanisms in society. On the other hand, security can only be achieved through the availability of a mature democratic environment in which everyone adheres to the provisions of the constitution and the law in word and deed. Rather, this commitment, according to some scholars of democratic political thought, must rise to the level of

the firm political belief in which society believes in its various segments and groups. and its components.

On the third hand, there are cases and situations in which a degree of contradiction may emerge between some democratic practices and the requirements for maintaining the security, safety, stability and continuity of the state. In most of these cases, contemporary political experience confirms that priority must be given to security requirements, and the examples are clear in this regard in most countries with well-established democratic systems. Such as the United Kingdom, the United States of America, France, Germany, and others. After the events of September 2001 in the United States and the subsequent events that posed a clear and direct threat to the security of these countries, their democratic governments took many measures and issued legislation that contradicts, in essence, the rules of democratic practice known in their societies.

Finally, the relationship between security and democracy is interactive, in the sense that democratic considerations affect security performance, just as security considerations affect democratic practice. However, it is noted that the nature and extent of this relationship varies from one society to another, and for one society from one historical stage to another other.

Hence, contemporary democratic societies need to organize the relationship between security and democracy in the context of an equation based on achieving the security of democracy, which requires building security agencies with high professional and technical capabilities so that they are able to deal with security threats facing democratic societies with the highest level of efficiency. and effectiveness.

According to the foregoing, the multiplicity of arguments in favor of the interaction between security and democracy has led to a set of disjointed "partial theories" or "guiding themes". This, on the one hand, does not provide a structure, approach, or explanatory framework. On the other hand, this is due to the lack of rigorous empirical testing of competing explanations, with a large number of explanations limiting variables, whose causal influence we find inconsistently in the literature but more importantly. It is therefore that the development of theory and the useful accumulation of knowledge in this field has so far been undermined by the disregard for clear theorizing of causal processes.

1- Security sector reform, democracy, and constitutional reform are intrinsically linked to each other, and thus the constitution-building process can provide an important space for negotiations on changes in the relationship between civil institutions and the security sector.

2- Incorporating principles and standards into a constitution can be a first step towards promoting broad opportunities for security sector reform, wherever possible, while the details can be left to legislation, and often should be.

3- The process of transitioning away from dictatorial rule is very complex, and the main responsibility in it lies with the ability of civil political currents to agree on appropriate arrangements for the establishment of a democratic system, and then the failure of civilians - and not the power of the military - is the main reason for the continuation of military intervention in the political process.

4- Reaching full democratic control over the armed forces and security services is difficult to achieve in emerging democracies and post-conflict countries, and civil elites in countries undergoing democratization must develop an appropriate strategy to manage their relations with the military elite according to the special circumstances of their countries, in a way that does not eliminate on the democratic process, but the democratic transition may not be achieved all at once.

5- The path of democratic transition in post-conflict countries still faces challenges of multiple levels, political, economic, social and even cultural. This, of course, is reflected in the relationship between security and democracy. Even if it is neutral in advancing the path of democratic transition, the greater the chances of success of this transition and compatibility with security.

6- The increasing security and economic problems force the political systems - in light of the weakness of the state structure - to accept the army's intervention in civilian life, either to contribute to imposing law and order or to support the development process, which is not inconsistent with the essence of the democratic system in the event that the army was These roles are under the control of the civil authorities and according to a specific period of time, provided that these roles do not expand further to reach the stage of intervention in political life.

المصادر العربية :

1) أميرة إبراهيم حسن دياب، التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية (1992–1998), رسالة ماجيستر غير منشورة, (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة, 2002).
2) حسان دواجي محمد، دور الجيش في صناعة قرارات الدول النامية و إشكالية العلاقة بين سلطة القرار والديمقراطية، مجلة دراسات قانونية، المجلد 2015، العدد 22 (الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، فبراير/شباط 2015).
3) حميد ملاح، الأمن والديمقراطية: أية علاقة، مجلة القانون والاعمال الدولية، العدد 22، (المغرب: جامعة الحسن الاول، مختبر البحث قانون الاعمال، 28 يونيو, 2018).
4) شادية فتحي إبراهيم عبد الله، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، (عمان/ الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005).
5) علاء عبدالحفيظ محمد، الموائمة بين اعتبارات الأمن والممارسة الديمقراطية: التجربة الامريكية نموذجا، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014).
6) فاطمة الزهراء بوجمعة، مراد بسعيد، تأثير التطور التكنولوجي وتقنيات المعلومات على تحقيق الأمن القانوني، مجلة الفكر المتوسطي، المجلد 11، العدد 1، (الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، مخبر حوار الحضارات والديانات في حوض البحر المتوسط، 6/15 /2022).
7) ماجد مندور، حصانة للقوات المسلحة في مصر، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، 25 يوليو/تموز، 2019 متاح على الرابط التالي: https://carnegie-mec.org/sada/issue/1333?lang=ar
8) محمد عبد الله يونس، منفعة متبادلة: دور العسكريون في التنمية الاقتصادية وأثره على التحول السياسي، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 191، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يناير 2013).
9) مدحت أيوب (محرر)، لأمن القومي العربي في عالم متغير، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2003).
10) موقع مصر العربية، نص قانون معاملة قادة القوات المسلحة، 3 يوليو/ تموز، 2018. متاح على الرابط التالي: https:// GUKzpC/2ly.bit
11) ميثاق بيات ألضيفي، الأمن الوطني والمواطن التكنولوجي، شبكة النبأ للمعلوماتية، 29 كانون الثاني 2019، متاح على الرابط التالي: https://annabaa.org/arabic/informatics/18089
12) هاني سيلمان إسماعيل، الدور التنموي للمؤسسة العسكرية: خبرات دولية ودروس مستفادة، مجلة بدائل، العدد 28، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مايو/أيار 2018).

References:

ثانيا: المصادر الاجنبية:

1) Brian Loveman, Protected Democracies and Military Guardianship: Political Transitions in Latin America: 1978-1993, Journal of Interamerican Studies and World Affairs, vol 36, No. 2, (Cambridge University Press: Summer, 1994).
2) David Kuehn, Institutionalizing Civilian Control of the Military in New Democracies: Theory and Evidence from South Korean, German Institute of Global and Area Studies, No 282 February 2016.
3) Elliot Bulmer, Emergency Powers: International IDEA Constitution-Building Primer No. 18, (Stockholm: International IDEA, 2018), Available at: https://doi.org/10.31752/idea.2018.29 .
4) Fareed Zakaria, "The Rise of Illiberal Democracy", Foreign Affairs,Vol.76,No. 6, (New York: Council on Foreign Relations, November/ December 1997).
5) Hallie Ludsin, Peacemaking and Constitution-Drafting: A Dysfunctional Marriage, University of Pennsylvania Journal of International Law Vol. 33, No 1, 2011.
6) Mackubin Thomas Owens, Civil–Military Relations, (USA: Oxford Research Encyclopedia of International Studies, Oxford University Press, 2018, Available at: http://internationalstudies. oxfordre.com.
7) Michel Louis Martin, "National Security and Democracy: the Dilemma form a French Perspective", Armed Forces & Society, Vol. 20, No. 3 (USA: Sage Publications, Inc, Spring 1994 .
8) Peter Salisbury, Corruption in Yemen: maintaining the status quo, in N. Brehony and S. AlSarhan (eds), Rebuilding Yemen: Political, Economic and Social Challenges (Berlin: Gerlach Press, 2015). Available at: https://doi.org.
9) Rosalind Dixon and Tom Ginsburg, Deciding not to decide: deferral in constitutional design, International Journal of Constitutional Law, Vol. 9, Nos. 3/4, (York University School of Law,2011), p 640. Available at: https:// watermark. silverchair.com/mor041.
10) Rosalind Dixon and Tom Ginsburg, Deciding not to decide: Deferral in constitutional design, CON, Vol. 9 No. 3–4, (Oxford University Press and New York University School of Law: 2011).
11) Sumit Bisarya and Sujit Choudhry, Security Sector Reform in Constitutional Transitions, (Stockholm/ Sweden: International IDEA, 2020).
12) Todd A. Eisenstadt, A. Carl Le van and TofIgh maboudi, "When talk trumps text: the democratizing effects of deliberation during constitution-making, 1974–2011", The American Political Science Review, Vol. 109, No. 3, (American Political Science Association, August 2015. Available at: https://doi.org/10.1017.
13) Yezid Sayigh, Above the State The Officers' Republic in Egypt, Carnegie Endowment for International Peace: Middles East, AUGUST 2012.
14) Mohamed, Firas AbdelKarim. "Corruption and Polices of Political and Administrative Reform in Iraq After 2003." *Tikrit Journal For Political Science* 4.26 (2022).